هيئة المعرفة والنشر يا وزير الثقافة

زيد الفضيل

كاتب وباحث

@zash113

وأنا أتابع حيثيات ملتقى الأدباء المنعقد الأسبوع الماضي بمدينة أبها، من خلال ما كتبه الضيوف عبر تويتر، سألت نفسي بكل مرارة وألم: وأين أنا وأمثالي من هذا الملتقى؟ بل أين نحن من تصنيف وزارة الثقافة وهي التي لم تعر بالا لوجودنا في كل تصنيفاتها المتنوعة، على الرغم من أننا نحن الكثرة الكاثرة في واقع المشهد والحراك الثقافي؟ أسئلة عدة تداعت عليّ ولم أجد لها جوابا شافيا، وليسمح لي وزير الثقافة أن أعيد توجيهها له، فلعلي أجد لها جوابا مقنعا لديه.

القصة تبدأ منذ اللحظة التي احتكر فيها البعض مؤسسة النادي الأدبي حال تجديد هويته على عهد وزير الثقافة والإعلام الأسبق إياد مدني، وجعلوه مقتصرا على جنس واحد من أجناس المعرفة، وهو جنس الإبداع القصصي والروائي والشعري وما يتعلق بها من كتابة نقدية، في حين لم يكن كذلك حال تأسيسه منتصف السبعينات الميلادية، بل ولم يخطر في بال الآباء المؤسسين أن يكون حكرا على جانب محدد من جوانب المعرفة، ولا سيما أنهم كانوا من أولئك الكشكوليين الذين مثلوا الرعيل الأول لجيل النهضة الثقافية في مجتمعنا السعودي، ولذلك فقد جاء استخدامهم للفظة «الأدبي» كوصف لناديهم استنادا إلى مفهوم اللفظة العام والدارج في حينه، الذي ترسخ في وعيهم من كتب التراث ككتاب «معجم الأدباء» لياقوت الحموي، وحتما فلم يكن ياقوت يقصد التعريف في معجمه بكُتاب القصة والرواية والشعر وحسب، وإنما جاء معجمه جامعا شاملا لكل من لاك المعرفة وكتب فيها. ذلك كان مقصدهم، وتلك كانت غايتهم، ولذلك فقد وجد النادي احتضانا من قبل كل المعرفيين في المجتمع، سواء كانوا من القصاصين أو الشعراء، أو من اللغويين والمؤرخين والكتاب بوجه عام.

على أن ذلك لم يستمر كما أشرت، فكان أن تغير المفهوم مع إصدار اللائحة الجديدة لمؤسسة الأندية الأدبية، وتم اقتصار العضوية فيها على خريجي قسم اللغة وآدابها، وبذلك تم تهميش كثير من المعرفيين لكونهم ليسوا من منتجي أحد أجناس الأدب بتعريفهم المعاصر، وليسوا من خريجي أقسام اللغة وآدابها، وهو ما دعاني في وقته لرفع الصوت والمطالبة بعضوية للمهمشين، وهم الكثرة الكاثرة والجمهور الحقيقي لتلك المؤسسات، ومن باب الإنصاف أشكر رئاسة النادي الأدبي بجدة التي أضافت وصف «الثقافي» إليها فبات اسم المؤسسة «النادي الأدبي الثقافي»، كما أشكر رئاستها في حينه التي سمحت باستثناء بعض المهمشين للحصول على عضوية النادي، وكنت أحدهم للأسف، وأقول «للأسف» لكوني لم أحصل على العضوية استحقاقا بل استثناء.

كل ذلك كان في عهدة وزارة الثقافة في نسختها القديمة الملحقة بوزارة الإعلام، وكنت من الفرحين بفصل الوزارة ومن المستبشرين بعهدها الجديد، لا سيما مع تشكل مختلف الهيئات والقطاعات؛ وعلى الرغم من تسمية الهيئة المعنية بنا كمثقفين باسم «هيئة الأدب والنشر والترجمة»، لكني كنت أستشعر بأن مصطلح «الأدب» لن يكون قاصرا على جنس معين من أجناس المعرفة، وكنت متصورا بأن رؤية شاملة جديدة ستنطلق منها الوزارة في حلتها الجديدة، وأن ما تداوله المثقفون بالنقاش في مرحلة سابقة ستتلافاه الوزارة في هيئتها الجديدة، التي ستكون بمثابة المظلة الجامعة لكل فنون المعرفة والمتعاطين معها. غير أن كل هذه الآمال قد تساقطت أمامي وأنا أنظر لملتقى الأدباء، وهو أول ملتقى تنظمه الهيئة لعرض استراتيجيتها، فترسخ في ذهني واقع التهميش الذي بات يتكرس ضمن ثنايا مشهدنا عهدا بعد عهد، وثار في ذهني ذلك السؤال الوجودي الحائر وهو: وأين أنا وأمثالي من وجهة نظر الوزارة؟

على كل وفي لحظة تأمل صامتة، وفاء لنفس أرهقها طول المشوار، أخذت أفكر في مسمى يمكن أن يكون جامعا وافيا لكل من يتداول الكلمة في سياقها الثقافي وليس الأكاديمي، فوجدت أن أفضل وصف يمكن أن يطلق على الهيئة المشار إليها هو اسم «هيئة المعرفة والنشر والترجمة»، ذلك أن المعرفة بمعناها الفلسفي ودلالتها الفكرية هي غاية ما تهتم به الثقافة، وتسعى إلى تحقيقه عبر مختلف أدواتها الفنية والفكرية، فالإبداع القصصي والروائي والشعري معرفة، والكتابة التحليلية في الشأن المجتمعي معرفة، والطرح التفسيري الهادف إلى فهم الأشياء وإدراك معانيها وتأثيراتها على نفسها وعلى غيرها معرفة، والقراءة السيميائية لكل فعل مجتمعي فني وغيره معرفة. هكذا تخيلت الحال لو تغير المسمى، فهل إلى ذلك سبيل؟ أرجو أن يكون، ولا سيما أن وزارة الثقافة قد أنشئت لتلبي احتياجات كل فئات المعرفيين وليس فئة منهم.

خدمات استشارية أجنبية لمعالجة قضايا محلية!؟

وليد الزامل

@waleed_zm

يستعين عدد من المؤسسات المخولة بالتخطيط العمراني بالخبرات الأجنبية، وذلك بالتعاقد مع المكاتب الاستشارية لأداء بعض المهام المتعلقة بإجراء البحوث أو التقارير والدراسات الفنية والميدانية، لغرض تطوير السياسات والمعايير العمرانية أو تحسين البيئة الحضرية. وينفق عدد من هذه الجهات ميزانيات ضخمة لإعداد هذه الدراسات على الرغم من وجود كوادر مؤهلة وإدارات بحثية في هياكلها الإدارية. تستعين هذه الجهات بالمستشارين أو المخططين الأجانب، لإنتاج دراسات استشارية أو تصاميم يندر أن تتوافق مع المجتمع السعودي وتعكس واقعنا الاجتماعي والاقتصادي.

ويقتصر دور المخطط العمراني أو الخبير المحلي بالإشراف عن بعد أو متابعة الجوانب الإدارية وتوقيع التقارير الفنية التي تعد من قبل تلك المكاتب العالمية. وهكذا بات التخطيط العمراني تتقاذفه أمواج الاجتهاد والتنظير، كما هي بعض التقارير والدراسات العمرانية التي أصبحت بمثابة مجلدات فنية ملونة من الخارج وخاوية من الداخل ولا يمكن أن تتخذ حيز التنفيذ.

في الواقع إن الكثير من هذه التقارير والدراسات لا تستلزم الاستعانة بمراكز خبرات عالمية؛ ومع ذلك نطالع بين الحين والآخر تقارير فنية وبحوثا مليئة بالرسومات البيانية والجداول التوضيحية والصور الملونة. هذه التقارير تطبع باستخدام أفخر أنواع الأحبار ومنتجات الورق المصقول؛ ولكنها تكتب بأسلوب ركيك لا يعكس أو يعالج القضايا العمرانية؛ فضلا على أنها مليئة بالأخطاء الإملائية واللغوية نتيجة الترجمة غير الدقيقة. إن الاستعانة بالخبرات الأجنبية والمكاتب الدولية تؤثر سلبا على أداء المؤسسات المحلية، وخاصة على المدى الطويل، ولعلي ألخصها في 5 جوانب، وهي: أولا، عدم توطين العمل البحثي داخل المؤسسات الحكومية سواء من خلال بناء قواعد بيانات ذاتية أو بالاستعانة بالخبرات المحلية، وهو ما لا ينسجم مع أهداف برنامج تنمية القدرات الوطنية المنبثق من الرؤية الوطنية 2030. ثانيا، الافتقار إلى مبدأ التقييم والمتابعة والتحديث (الديمومة)، حيث ينتهي عمل المستشار الأجنبي بمجرد تسليم التقرير النهائي، وهو ما يعني عدم جدوى الدراسة مع التقادم الزمني. ثالثا، تعامل المكاتب الأجنبية مع بيانات ذات بعد استراتيجي وطابع حساس يستلزم المحافظة على سريته، وهو ما ينتفي لعدم وجود ضمانات كافية لمؤسسات بحثية تقع مقراتها خارج حدود السعودية. رابعا، تعطيل دور الكوادر الفنية داخل تلك المؤسسات وبالتالي ضعف خبراتها على المدى الطويل. خامسا، وهو الأهم ويتمثل بافتقار معظم هذه التقارير للبعد المحلي في التعامل مع قضايا التخطيط والتنمية العمرانية، فغالبا ما تكون الحلول أو التوصيات مثالية وبعيدة عن الواقع ولا تعكس احتياجات المجتمع.

ولعلي أعيد تذكير هذه الجهات التي ما فتئت تستعين بالخبرات الأجنبية، بالأمر السامي الذي ألزم الجهات الحكومية بالتعاقد مع ذوي الخبرة من السعوديين والمكاتب الاستشارية والشركات الوطنية عند رغبتها في التعاقد للحصول على خدمات استشارية، حيث أكد الأمر السامي على ألا تتعاقد الجهات الحكومية مع المكاتب والشركات الأجنبية لتقديم الخدمات الاستشارية إلا في (أضيق الحدود) وفي الحالات التي لا تتوافر فيها خبرات وطنية لتقديم الخدمات المطلوبة.

وبناء على ما تقدم، فقد باتت الحاجة ماسة إلى توطين العمل البحثي والاستشاري بالاستعانة بالخبرات والكفاءات من الكوادر المحلية، سواء في الجامعات السعودية أو مراكز الأبحاث المحلية. ملخص القول، إن الاستعانة بالكوادر المحلية سوف تعزز من إنتاج بحوث ودراسات تعكس احتياجات المجتمع المحلي وتعبر عن شخصيته؛ كما أنها بمثابة اختبار وتحد حقيقي لقياس مدى كفاءة خبراتنا المحلية ودرجة إنتاجيتها.

المطارات وأسعار رحلات الطيران

وائل الحارثي

@waeilalharthi

بدأت حركة الطيران المدني بإطلاق أولى رحلاتها في المملكة العربية السعودية في العام 1945م، وأعقبها بسنوات قليلة إنشاء مصلحة الطيران المدني في العام 1948م، حيث شكلت اللبنة الأساسية لمشروع الطيران المدني، وذلك قبل 73 عاما.

تطور الطيران المدني في المملكة على مدار تلك السنوات الطويلة حتى أصبح وسيلة النقل الأسرع والأكثر أمانا بين جميع وسائل النقل الأخرى البرية والبحرية، بل وتطور شيئا فشيئا حتى أصبح الخيار الأول لدى الراغبين بالتنقل بين مدن المملكة العربية السعودية.

ولكن رغم الاعتماد الكبير على رحلات الطيران من قبل المسافرين إلا أن ارتفاع أسعار الرحلات أصبح يشكل عائقا أمام الراغبين بالسفر، وهو ما تسبب في تعطيل بعض الأعمال أو استعمال وسائل النقل البديلة بكل ما يعنيه ذلك من زيادة في التكلفة .

إن ما لا يعلمه الكثير من المسافرين أن رحلات الطيران تعتمد بشكل رئيسي على ميزان العرض والطلب، غير أن مشكلة ظهرت تتمثلُ في أن الطلب أصبح أكثر بكثير من العرض، وذلك بسبب القدرات الاستيعابية المحدودة لعدد المسافرين في مطارات المملكة العربية السعودية، وهو ما انعكس سلبا على ارتفاع أسعار الرحلات الجوية.

إن الزيادة في أعداد السكان يجب أن يوازيها تطوير وزيادة في القدرات الاستيعابية لجميع الخدمات وخصوصا المطارات المدنية، فقد بلغت القدرات الاستيعابية للمطارات الرئيسية في المملكة (مطار الملك خالد – مطار الملك فهد – مطار الملك عبدالعزيز) مجتمعة في الوقت الحالي قرابة 27.5 مليون مسافر سنويا، بينما دولة مثل سنغافورة، والتي يبلغ عدد سكانها 5.8 ملايين شخص، تحتضن مطار شانغي الذي بلغت قدرته الاستيعابية قرابة 37 مليون مسافر سنويا، فهو مطار واحد لكن قدرته الاستيعابية أكثر من مطارات المملكة التي ذكرناها آنفا مجتمعة.

على الرغم من ذلك إلا أن نظرة استشرافية عن واقع المملكة في هذا المجال تعطينا أملا في مستقبل زاهر وباهر، فالتوجه من خلال رؤية 2030 وقائدها الأمير محمد بن سلمان -حفظه الله- والتي جعلت السياحة أولوية قصوى لها، وهي القيادة التي وضعت يدها على المشكلة الرئيسية حيث بادرت بتوجيه العديد من المطارات بزيادة قدراتها الاستيعابية إلى أقصى درجة ممكنة، وكذلك فقد أدرجت العديد من المشاريع لإنشاء مطارات جديدة مثل مطار الطائف ومطار جازان بقدرات استيعابية عالية، وذلك لإنهاء قلة الرحلات والاستجابة للطلب المتزايد، وكذلك تحقيق بنية أساسية قوية لنقل السياحة في المملكة العربية السعودية إلى أن تكون رائدة في السياحة بجميع أنواعها. هي خطوات وجهود تؤكد بأن الواقع المتعلق بالمطارات المدنية في المملكة لتحقيق استجابة سريعة نحو الطلب المتزايد من قبل المواطنين على السفر والحركة الداخلية يُعطي إشارات ملموسة تؤكد أن المستقبل القريب سيختلف تماما عما كانت عليه الأمور في الوقت الراهن، بل وعما قريب ستكون المملكة نموذجا يشار له بالبنان في هذا السياق.

أخيرا، فإن النقلات النوعية التي نشهدها قد نقطف ثمارها في الأعوام القليلة القادمة، حيث سيشهد سوق الرحلات الجوية انخفاضا كبيرا في أسعار الطيران، وهو ما يسهل حركة النقل ويعزز من إمكانية إدراج رحلات جديدة من شركات الطيران حتى يتحقق الاتزان ما بين العرض والطلب، ويتحقق بذلك العامل الأهم في مسألة انخفاض الأسعار حتى تصبح في متناول الجميع.

«فجأة» على قفا من يشيل!

أ. د. بندر الزهراني

@drbmaz

قد يأتي رب أسرة هكذا فجأة وبلا مقدمات فيتحمس ويفاجئ أفراد أسرته، بأن يدعوهم مثلا لتناول وجبة العشاء خارج المنزل، أو يقرر أن يعطي كل واحد منهم مبلغا ماليا زيادة على مصروفه الشهري، لأن المصروف لا يكفي الحاجة، أو أنه من باب تغيير الأجواء سيأخذهم في رحلة سياحية إلى مدينة ما، ثم بعد لحظة أو لحيظات هكذا فجأة يغير رأيه! لأي عارض كان، ويتراجع عن قراره، فتصاب الأسرة بالدهشة والذهول وخيبة الأمل، سواء كانت ابتداء مع القرار أو تحولت لاحقا ضده، وأصبح من كان يصفق للقرار بعد صدوره يتذمر بعد إلغائه، ومن كان يتذمر منه يصفق للتراجع عنه، وقد تتقبل الأسرة بسهولة أو على مضض تغيير مواقفها، ولكن الحالة التي لا تتغير، لا قبل صدور القرار، ولا بعد الرجوع عنه، هي حالة تذبذب رب الأسرة، متخذ القرار، ما لم يغير هو من خططه واستراتيجياته.

في الأسبوع الماضي، وهو الأسبوع الأول من الفصل الدراسي الجديد والأول حضوريا بعد كورونا، تناقلت وسائل التواصل الاجتماعي على نطاق واسع قرار السماح لطلبة التعليم العام اصطحاب هواتفهم الذكية معهم داخل المدارس وأثناء الدوام اليومي، فخرجت في الساحة أصوات المرحبين بالقرار، وهللوا له ما أمكن هللته، وقال بعضهم: بهذا القرار الشجاع نردم الفجوات بين الواقع والطموحات، ونضيء عقول الناشئة ونتخلص من مخلفات الماضي وعقده النفسية، وما هي إلا سويعات قلائل فصلت بين تطبيق القرار والعدول عنه حتى عادت نفس الأصوات تطفئ الأنوار وتلعن الظلام!

ربما الحاجة كانت ملحة في السماح للطلاب والطالبات بإحضار هواتفهم لاستخدامها في التأكد من أوضاعهم الصحية وتلقيهم الجرعتين، هذا على افتراض أن كل واحد منهم كان يمتلك هاتفا ذكيا، جهازا وشريحة اتصال، وإذا ما نظرنا للواقع في هذه المسألة وبعقلانية وتجرد وجدنا أن هذا الفرض غير متحقق، فبعض الأسر كانت في فترة التعليم عن بعد تجتمع على جهاز كمبيوتر واحد أو محمول واحد، ولكن هب أننا كنا مضطرين لمثل هذه الخطوة، وأن دواعي الوضع الصحي هي الباعث الأساس وراء قرارنا هذا، فلماذا إذن تراجعنا عن القرار بهذه السرعة!

قيل إن بعض الطلبة قد يسيء استخدام الجوال أثناء تواجده في المدرسة؛ إما بالتصوير والبث المباشر عبر منصات التواصل الاجتماعي، في ظل نقص وعيه وضعف معرفته بقانونية ما يصوره ويبثه؛ وإما الانشغال بالمحادثات المباشرة أو بألعاب الفيديو بدلا عن الدراسة، وهذه الأسباب كلها وإن بدت وجيهة ومنطقية إلا أنها لم تكن وليدة الموقف، ولا أثرا طارئا له أو ناجما عنه، بمعنى أنها ليست جديدة أو حتى غائبة عن الفهم أو مستعصية عليه ويصعب توقعها، لا أبدا، بل هي واضحة وضوح الشمس، وما دام أنها كذلك فلماذا إذن صدر القرار دون الأخذ بهذه الاعتبارات!

القرارات المصيرية المتذبذبة خاصة في التعليم وعند الإدارات التربوية عادة ما تخلق أجواء مأزومة ومشحونة بمشاعر سلبية، كمشاعر فقدان الثقة بين المسؤول صاحب القرار وبين الموظف المعني بتطبيق القرار، عكس القرارات الحازمة تلك التي تخلق تعاملات منسجمة ما بين الإدارة والموظفين، إما بالطاعة والامتثال أو بقوة تطبيق النظام، بغض النظر عن درجة الخطأ والصواب، ومن الطبيعي ألا يتخذ المدير الناجح قرارا دون أن تكون لديه البدائل الجيدة قبل أن يعود إلى الحالة التي كان عليها قبل القرار.

القرارات المتذبذبة يختلف ضررها باختلاف دوافع القرارات نفسها، وباختلاف طبيعة الحالات والبدائل المتاحة لكل قرار، وينبغي على الجهات ذات التأثيرات الواسعة مراعاة حجم الآثار النفسية المصاحبة لقراراتها، ولا بد أيضا أن نتعاون جميعا في مسألة احتواء ما ينجم من تبعات نفسية واجتماعية، داخل محيط الأسرة الواحدة، وعلى مستوى المجتمعات، وأن نعذر بعضنا بعضا، ونسدد ونقارب ما أمكننا ذلك، خاصة في ظل الظروف الصحية الراهنة، فالمصلحة العامة هي هدف الجميع بلا أدنى شك.

يقال في أدب النوادر والفكاهة المعاصرة أو ما يعرف بـ «النكتة» إن شخصا بسيطا لم يكن يعرف كلمة «فجأة» بمعنى أنها لم تكن في قاموسه اللفظي، فلما شرحت له وفهم معناها جيدا، أراد بنفسه أن يتمرن على تطبيقها حتى ترسخ في ذهنه ولا ينساها، فذهب إلى بقالة في زاوية من شارع الحي الذي يقطنه، ودخل على البائع وقال له: لو سمحت! أعطني بيبسي «فجأة» سفن أب، فسقط البائع مغشيا عليه من الضحك! إن شئتم جربوا بأنفسكم هذا التمرين واضحكوا، فالمفاجآت «على قفا من يشيل» في عصر كورونا.

مؤسسة مكة للطباعة والإعلام

مكة المكرمة • Makkah AlMukarramah

رئيس مجلس الإدارة
عبدالعزيز بن محمد عبده يماني

المدير العام المكلف
ورئيس التحرير
موفق بن سعد النويصر
alnowaisir.m@makkahnp.com

مدير مركز المحتوى الإبداعي
علي حسين بن مطير
muter.a@makkahnp.com

المركز الرئيسي: مكة المكرمة
هاتف: 0125201733 ص.ب 5803
فاكس: 0125203055 الرمز البريدي 21955
فاكس الإعلانات: 0125201423
فاكس الاشتراكات: 0125200734
الاشتراكات: 0504720131
makkah@makkahnp.com

الرياض
جوال: 0500675899 ص.ب 25162
فاكس: 0114066991 الرمز البريدي 11466
فاكس الإعلانات والاشتراكات: 0114066991
gov@makkahnp.com

جدة
هاتف: 0126570402 ص.ب 51787
فاكس: 0122345938 الرمز البريدي 21553
gov@makkahnp.com

المدينة المنورة
جوال: 0506511196
gov@makkahnp.com

الدمام
جوال: 0504178354
gov@makkahnp.com

رقم الإيداع: 1762/1435
ردمد: 1658-6646

الرقم الموحد: 920003453